﴿لَهُۥ دَعۡوَةُ ٱلۡحَقِّۖ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسۡتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيۡءٍ إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيۡهِ إِلَى ٱلۡمَآءِ لِيَبۡلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦۚ وَمَا دُعَآءُ ٱلۡكَٰفِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَٰلٖ ١٤﴾ [الرّعد: 14]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

الموصوفُ بصِفاتِ الكَمالِ، هو وحدَه المعبودُ بحقٍّ، وما سِواه سَرابٌ

لمّا بيّنَ تعالى فيما مضَى ما له منَ الآياتِ التّابعةِ لصفاتِ الكمالِ، الّتي منها التّنزُّهُ عمّا لا يليقُ بالجلالِ، وبيّنَ أنّه شديدُ القوّةِ والتّدبيرِ ضدَّ مَن يُشركون به، ويُجادِلون فيه بغيرِ الحقِّ، ولا يَعتبرونَ بآياتِه في الكوْنِ الدّالّةِ على وحدانيّتِه، انتقلَتِ الآياتُ بعد ذلك لِتُقرِّرَ النّتيجةَ المُدلَّلَ عليها بالآياتِ السّالِفةِ، المُعلِّلةَ لِما تقرَّرَ فيها، الّتي هي براهينُ الانفرادِ بالخلقِ الأوّلِ، ثمّ الخلقِ الثّاني، وبالقُدْرةِ التّامَّةِ الّتي لا تُدانيها قُدرَةُ قَديرٍ، وبالعلْمِ العامِّ، فلا جَرَمَ أن يكونَ صاحبُ تلك الصّفاتِ، هو المَعبودَ بالحقِّ، وأنّ عبادةَ غيرِهِ ضلالٌ[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿دَعۡوَةُ ٱلۡحَقِّۖ﴾: الدُّعاءُ: النِّداءُ، وأصلُه: إمالَةُ الشَّيءِ إليكَ بصَوتٍ وكلامٍ يكونُ مِنكَ، ومنه سُمّيتِ الرَّغبةُ إلى اللّه ﷻ دُعاءً[2]. ويأتي الدُّعاءُ بمعنى الطَّلبِ والسُّؤالِ، يُقالُ: دَعَوتُ اللّه؛ أدعوهُ؛ أي: سألتُهُ[3]. والدَّعوَةُ: طَلَبُ الإقبالِ، وكَثُرَ إطلاقُها على طَلَبِ الإقبالِ لِلنَّجدَةِ أو لِلبَذلِ، وذلكَ مُتَعَيِّنٌ فيها إذا أُطلقَت في جانبِ اللّه لاستِحالةِ الإقبالِ الحقيقي. و(الدَّعوةُ) هي (الحقُّ)، كما أُضيفتِ الدّارُ إلى الآخرة في قوله: ﴿وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [يوسف: 109]، وإنّما عنَى

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 10/300، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/107.
(2) الجوهريّ، الصّحاح، وابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن الأثير، النّهاية: (دعا - دعو).
(3) الفيّوميّ، المصباح المنير: (دعو).

بالدَّعوة الحقِّ تَوحيدَ الله، وشهادةَ أنَّ لا إلهَ إلّا اللّه، ويَصحُّ أن يكونَ معناها: لهُ دعوةُ العِباد بالحقِّ، ودعاءُ غيره منَ الأوثان باطلٌ[1]. والمقصودُ بدعوة الحقِّ في الآية: طَلَبُ الإغاثَةِ أوِ النِّعمَةِ[2].

2) ﴿لَا يَسْتَجِيبُونَ﴾: أصلُ الإجابةِ يدلُّ على مُراجعةِ الكلام[3]؛ أي: مُداولتُه بين طَرفَين، والإجابةُ مصدرُ أجابَ، يُجيبُ، إجابةً، ومعناها: قَبولُ الدَّعوة، ومنه: أجابَ عن سؤالِه، وفي أمثال العربِ: أساءَ سَمعًا فأساءَ جابَة (إجابةً)[4]. والإجابةُ والاستجابةُ بمعنًى؛ يُقالُ: أجابَه إجابةً: إذا دَعاه إلى شيءٍ فأطاعَ، وأجابَ اللّه دعاءَه واستجابَ له؛ أي: قَبِلَه[5]. والمقصودُ منَ الاستجابة في الآية: إجابَةُ نداءِ المُنادي ودعوةِ الدّاعي، فالسِّينُ والتّاءُ لقوَّةِ الفعل[6].

3) ﴿كَبَٰسِطِ﴾: أصلُ البَسطِ: الاتِّساعُ في الشّيء، ومنه بَسطُ الرِّزق، والبِساطُ: المُفترَشُ من ذلك لاتِّساعِه[7]، والبَسيطةُ منَ الأرض كالبِساط منَ الثِّياب، والجميعُ البُسُط[8]، واستعارَ قومٌ البَسطَ لكلِّ شيءٍ لا يُتصوَّرُ فيه تركيبٌ وتأليفٌ ونظمٌ، منه قوله تعالى: ﴿۞وَلَوۡ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزۡقَ لِعِبَادِهِۦ﴾ [الشّورى: 27]؛ أي: لو وسَّعَهُ، وبَسطُ اليدِ: مَدُّها. وبَسطُ الكَفِّ يُستعمَلُ تارةً للطَّلب، وتارةً للأخذِ، وتارةً للصَّولَة والضَّربِ، وتارةً للبَذلِ والإعطاءِ[9]، والمقصودُ بـ (باسطٍ كفَّيه) في الآية: الّذي يَغترفُ ماءً بكفَّين مَبسوطَتين غيرِ مَقبوضَتَين[10].

4) ﴿لِيَبۡلُغَ﴾: أصلُ البُلوغِ لُحوقُ الشَّيءِ والوُصولُ إليه أوِ المُشارَفَةُ عليه[11]، يُقالُ: بَلَغَ الغُلامُ والجاريةُ بُلوغًا: إذا أدرَكا واحتَلَما، وهُما بالِغانِ، وبَلَغتُ المَكانَ بُلوغًا؛ أي: وصَلتُ

(1) الواحديّ، التّفسير البسيط: 12/322، وابن جرير، جامع البيان: 13/397، والنّسفيّ، التّيسير في التّفسير: 9/42، والزّمخشريّ، الكشّاف: 2/520، وابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 3/305، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/107.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/107.

(3) الخليل، العين، والأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن عبّاد، المحيط في اللّغة، وابن فارس، مقاييس اللّغة: (جوب).

(4) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن عبّاد، المحيط في اللّغة، وابن منظور، لسان العرب: (جوب).

(5) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن منظور، لسان العرب: (جوب).

(6) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/108.

(7) السّمين الحلبي، عمدة الحفّاظ: (بسط).

(8) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (بسط).

(9) الرّاغب، المفردات: (بسط).

(10) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/109.

(11) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والأزهريّ، تهذيب اللّغة: (بلغ).

إليه، وكذلك إذا شارَفتُ عليه. مَصدَرُ: بَلَغَ الشَّيءُ يَبلُغُ بُلوغًا وبَلاغًا. وتقولُ: له في هذا الأمر بلاغٌ وبُلغةٌ وتَبَلُّغٌ؛ أي: كِفايَةٌ، وشيءٌ بالغٌ؛ أي: جَيِّدٌ، والمبالغةُ: أنْ تبلُغَ مِنَ العَمَل جُهدَكَ[1]. والمقصودُ بـ ﴿لِيَبْلُغَ فَاهُ﴾ في الآية الوصولُ، وفيه بيانُ وجْهِ الاستحالةِ في ذلك[2].

❁ المَعْنى الإجْماليّ:

دعـوةُ الله هي الحـقُّ المُـبـينُ، ودعوةُ أنْدادِهم هـي الـبـاطـلُ المهينُ

يُخبِرُ اللّه تعالى في هذه الآيةِ أنَّ له ﷻ وحدَه الدَّعوةَ الحَقَّ والصِّدقَ - وهي كلمةُ التَّوحيدِ: لا إلهَ إلّا اللّه - فهو المُستحِقُّ وحدَه للعِبادةِ والدُّعاءِ دونَ ما سواه، والَّذين يَعبُدُهم المُشرِكونَ ويَدعونَهم مِن دونِ اللّه لا يُجيبونَ دُعاءَهم بأيِّ شيءٍ ممّا يُريدونَه - قليلًا كان أم كثيرًا - ولا ينفعونَهم إلّا كما ينتَفِعُ مَن يبسُطُ كفَّيه إلى الماءِ، ويدْعوه ليرتفِعَ إلى فَمِه، وهذا غيرُ ممكنٍ؛ فالماءُ جمادٌ لا يشعُرُ ببَسطِ كَفَّيه ولا بعطَشِه، ولا يقدِرُ أن يُجيبَ دُعاءَه ويبلُغَ فَمَه، وكذلك ما يَدعونَه من دونِ اللّه جمادٌ لا يُحِسُّ بدُعائِهم، ولا يستطيعُ إجابَتَهم، ولا يقدِرُ على نَفعِهم، وما دُعاءُ الكافرينَ لآلهتِهم إلّا في ضياعٍ وخَسارٍ؛ لأنَّهم لا ينتَفِعونَ بدُعائِهم[3].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيّ:

بَلاغةُ الفَصْلِ بالاستئنافِ الابْتِدائِّي:

المُـتَّـصِـفُ بصفاتِ الكمالِ المُطلَقةِ، هو الأحقُّ بالعبادةِ المُصدَّقةِ

تُعدُّ هذه الآيةُ كالنّتيجةِ لِما مضى من مُقدِّمات في الآيات السّابقةِ، "الّتي هي براهينُ الانْفرادِ بالخلْقِ الأوّلِ، ثمّ الخَلْقِ الثّاني، وبالقُدرةِ التّامّةِ الّتي لا تُدانيها قُدرةُ قديرٍ، وبالعِلْمِ العامِّ"[4]، ومَن كانَ مُتّصِفًا بهذه الصّفاتِ كانَ جديرًا بأن يكونَ له وحدَه حقُّ العبادةِ.

(1) الخليل، العين، والأزهريّ، تهذيب اللّغة: (بلغ).
(2) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 7/3917.
(3) ابن جرير، جامع البيان: 13/491، والبغويّ، معالم التّنزيل: 3/13، والقرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 9/301، والبيضاويّ، أنوار التّنزيل: 3/184، والسّعديّ، تيسير الكريم الرّحمن، ص: 415.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/107.

دَلالةُ التّعْريضِ في الآيةِ الكريمةِ:

في الآية تعريضٌ بالأصنامِ وغيرِها ممّا عُبِدَ من دونِ اللّه؛ لأنّها لم تخلُقْ ابتداءً، ومِن ثَمَّ فهي غيرُ قادرةٍ على الإعادةِ والبعثِ، فلماذا تُعبدُ؟!

عِبادَةُ مَسلوبِ القُدْرةِ والنّفْعِ إشارةٌ إلى سَفَهِ العابدِ

وتعريضٌ أيضًا بعابِديها فاقِدي البصَرِ والبصيرة؛ فما مقوِّماتُ عبادَتِها، وكيف يُعرِضون عن عبادة اللّه صاحبِ القُدرةِ المُطلَقةِ، ثمّ يَعبدون أصنامًا عاجزةً عن أن تنفعَ نفسَها، أو تدفعَ عنها ضرًّا، قبل عجْزِها عن أن تنفعَكم أوتضرُّكم.

سِرُّ تقديمِ الجارِّ والمجرورِ في السّياقِ:

في تقديم شِبْه الجُملةِ الجارِّ والمجرورِ ﴿لَهُۥ﴾ على المبتدأ ﴿دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ﴾ إفادةٌ باختصاصِه سُبحانَه بأنّ ﴿دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ﴾ له وحدَه لا لغيرِه، مقصورةٌ عليه "وهو قصرٌ إضافيٌّ"[1].

دعــوةُ الـحـقِّ مُـخـتـصَّـةٌ بـه تـعـالى وحـدَه، دونَ سِـواه مِنَ المَدْعينَ

سِرُّ إيثارِ الضّميرِ (الهاء) على الاسمِ الظّاهرِ:

أوثرَ التّعبيرُ بالضّميرِ مجرورًا باللّام على التّعبير بالاسْمِ الظّاهرِ، فلم يقُلْ: (للّه دعوةُ الحقّ)؛ للعلْمِ بكوْنِ المقصودِ بالضّميرِ هو اللّه تعالى لا غيرَهُ، بحيث لا يحتاجُ إلى إظهار اسْمِهِ الجليلِ كي يُعرَفَ، بل يمتنعُ أن ينصرفَ إلى غيره بأدنى احتمالٍ؛ إذ لا إلهَ غيرُه.

اكْتَفَى بالمَذكورِ لـلـعـلْـمِ بـه، واسْـتـيـفـائِـه الـدّلالـةَ على المعنَى

دَلالةُ لفْظةِ ﴿ٱلْحَقِّ﴾:

قولُهُ تعالى: ﴿ٱلْحَقِّ﴾ هنا إمّا أن تكونَ بمعنى الحقِّ الّذي هو خلافُ الباطل، فتكونَ من باب إضافةِ الصّفةِ إلى الموصوفِ، أو أن تكونَ اسمًا للّه ﷻ؛ فهو وصفٌ جُعلَ علّةً لاستجابة الدّعاءِ، فإنْ جُعِلَ بمعنى الحقِّ الّذي هو خلافُ الباطلِ فيجبُ أن يُفَسَّرَ بالمصلحةِ، لتترتَّبَ عليها الإجابةُ، وإنْ جُعِلَ وصفًا للّه تعالى فيجبُ أن يَثْبُتَ له

الـوصْـفُ بلفْظِ الـحـقِّ، عِـلّـةٌ لاسْـتِـجـابـةِ الدّعاءِ لدى ربِّ الأرضِ والسّماءِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/108.

وصفٌ يصلحُ لترتُّب الإجابةِ، وهو أن يُقالَ: إنّه المَدْعوُّ الحقُّ الّذي يسمعُ فيجيبُ[1].

فائدةُ إضافةِ الدّعوةِ إلى لفْظِ ﴿ٱلْحَقِّ﴾:

تحتملُ الإضافةُ في قولِه تعالى: ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ﴾ أن تكونَ من باب إضافةِ الصّفةِ إلى الموصوفِ على تقديرِ (الدّعوةُ الحقُّ)؛ أي: الدّعوةُ الحَقّةُ الّتي ليسَت باطلًا، وتحتملُ كونَ المقصودِ بـ ﴿ٱلْحَقِّ﴾ اللّه سبحانَه على معنى: المَدعوُّ الحقُّ سبحانَه الّذي يَسمعُ فيُجيبُ؛ فللإضافة دلالتُها على كلا الاحتمالَين؛ وهي على المعنى الأوّل الإيذانُ بملابستِها للحقِّ واختصاصِها به وكونِه بمَعزلٍ من شائبةِ البُطلانِ، والضَّياعِ، والضّلالِ، كما يُقالُ: كلمةُ الحقِّ، وعلى المعنى الثّاني فدلالتُها كذلك واضحةٌ؛ أي: له دعوةُ اللّه سُبحانَه؛ أي: الدّعوةُ اللّائقةُ بحضْرتِه، كما في قولِه ﷺ: «فَمَن كانَت هجرتُه إلى اللّه ورسولِه فهِجرتُه إلى اللّه ورسولِه»[2].

دَعْـوةُ الله هي الـدّعـوةُ الحقُّ، الّتي لارَيْبَ فيها ولا شكَّ

دَلالةُ (أل) في لفْظِ ﴿ٱلْحَقِّ﴾:

(أل) في ﴿ٱلْحَقِّ﴾ هي التّعريفيّةُ، وهي هنا إمّا للجنس على كوْنِ المقصودِ به كلَّ ما يُخالِفُ الباطلَ اعتقادًا وعملًا، وهو أرجحُ الرّأيَين في تفسير ﴿ٱلْحَقِّ﴾، وإمّا للعهْدِ، وذلك على كونِ ﴿ٱلْحَقِّ﴾ اسمًا للّه تعالى، وهو ضعيفٌ؛ لأنّ المعنى عليه: للّه دعوةُ اللّه[3].

لا يُسمَّى حقًّا إلّا ما خالفَ الباطلَ، وكانَتْ قرائنُ صِدْقِه بارزةً

بَلاغةُ الكنايةِ في قولِه تعالى ﴿دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ﴾:

في قولِه تعالى: ﴿دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ﴾ كنايةٌ نسبةٍ عن نفْيِ هذا الوصْفِ عنِ الأصنام؛ بمعنى: أنّ في ﴿دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ﴾ إشارةً إلى التّوحيدِ والإقرارِ بألوهيّتِه، ونفْيِ نسبةِ أيّة صفةٍ منها إلى الأصنام.

الأصْـنـامُ لا تملِكُ استجابةً لـلـدُّعـاء، ولا هَـيـمَـنـةً على الكوْنِ

(1) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 8/487.

(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/11، والفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 19/25. والحديث في صحيح البخاريّ، كتاب الإيمان، باب ما جاء أنّ الأعمال بالنّيّة: 1/20.

(3) زاده، حاشية على تفسير البيضاويّ: 5/110.

فالأصنامُ لا تمتلكُ القُدرةَ على الاستجابةِ للدّعاءِ أوِ التّأثيرِ في الكونِ، والمُستجيبُ الحقيقيُّ للدّعاءِ هو اللّه خالقُ الكونِ.

بَلاغةُ التّعْريضِ بعابِدي الأصنامِ منَ الأنامِ:

جديرٌ بالهوانِ والتّسْفيهِ مَن يرفضُ دعوةَ الحقِّ بِتَجافيهِ

في قولِه تعالى: ﴿دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ﴾ تعريضٌ بالمشركين وآلهتِهم، من حيثُ إنّهم لا يَتَّبعونَ الحقَّ، وإنّ آلهتَهُم لها دعوةُ الباطلِ في مُقابلِ دعوةِ الحقِّ الثّابتةِ بالتّوحيدِ.

دَلالةُ الواوِ على العطْفِ في جملةِ ﴿وَٱلَّذِينَ﴾:

الأصْنامُ غيرُ مُستحِقّةِ الدّعوةَ؛ لأنّها لا تسمعُ ولا تَعقِلُ

قد يُقالُ: أليسَ الفصلُ في قولِه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ﴾ كان أولَى منَ الوصلِ؟ فلماذا العطفُ بالواو؟ والجوابُ: أنّها "عُطِفَت لِما فيها مِنَ التّفصيلِ والتّمثيلِ، فكانَت زائدةً على مِقدارِ البيانِ. والمقصودُ بَيانُ عدمِ اسْتِحقاقِ الأصنامِ أن يَدْعوها الدّاعونَ"[1].

بَلاغةُ التّعبيرِ بالموصولِ ﴿وَٱلَّذِينَ﴾:

التّعبيرُ عنِ الأصْنامِ بغيرِ أسمائِها تحقيرٌ لها وحطٌّ من شَأْنِها

المرادُ بالموصولِ في قولِه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ﴾ الأصنامُ المَعبودةُ[2]، وعَبَّرَ عنها بالاسم الموصولِ ﴿وَٱلَّذِينَ﴾ تحقيرًا لها، فضلًا عنِ احتمالِ تعَدّي دَلالتِها الأصنامَ، والآلهةَ المعبودةَ إلى كلِّ ما يُعبَدُ بما يُضمِّنُهُ الموصولُ من دلالة العُمومِ والشُّمولِ.

بَلاغةُ الإيجازِ بالحذْفِ في السّياقِ المُحكَمِ:

الحذْفُ اخْتِصارًا في السّياقِ من بليغِ البَيانِ

وحُذِفَ مفعولُ ﴿يَدْعُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ﴾، وهو (الأصنامُ) اختصارًا؛ للعلم به، وللدّلالةِ عليه، بقوله: ﴿مِن دُونِهِۦ﴾ على تقديرِ: "والأصنامُ الّذين يَدعوهُمُ المُشركونَ، فَحُذِفَ الرّاجِعُ، أو على تقديرِ: والمُشركون الّذين يَدعون الأصنامَ"[3].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/108.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/108.
(3) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 3/184.

ولعلّه أيضًا حُذِفَ لتعدُّد ما يحتمله هذا المفعول من أنواع المعبودات التي كانوا يعبدونها.

التَّعبيرُ عنِ الدّاعين بالمضارعِ ﴿يَدْعُونَ﴾:

تَفاني المُشرِكينَ في عبادتِهم الأصنامَ، دليلٌ على قِصَرِ النَّظَرِ

عبَّرَ بالمضارع ﴿يَدْعُونَ﴾؛ للدّلالةِ على مُداومتِهم على عبادة الأصنامِ، وكأنّها منهم بسبيلٍ، بحيث لا يُفارقونَ عبادتَها، بل يُجدِّدون نشاطَهم للاستمرارِ عليها.

دَلالةُ ﴿مِن﴾ في قوله ﴿مِن دُونِهِۦ﴾:

لله العلوُّ المُطلَقُ، ولغيرِه السُّفولُ المُسْقَطُ

﴿مِن﴾ في قوله تعالى: ﴿يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ﴾ للتّأكيدِ، وتفيدُ تحقيرَ ما يعبدون غيرَ الله، وسُفولَ رُتبته كائنًا ما كان، ومَن كان، وترسيخَ دونيتِه وصَغارِه أمامَ عظَمةِ الله الخالقِ جلّ ثناؤه، وتقدَّسَ في عليائِه، الّذي لا يُماثلُه ولا يُقاربُه أحدٌ مِنَ الخَلْقِ. قال البقاعيُّ: "ولمّا كانتِ الرُّتبُ كلُّها مُتقاصِرةً عن رُتبتِه، وكانَت مُتفاوتةً، وكانَ ما يعبدونَه منَ الأصنامِ في أدناها رُتبةً، أدخلوا الجارَّ فقالوا: ﴿مِن دُونِهِۦ﴾"[1]. وقال: "ولمّا كانَت كلُّ رُتبةٍ دون رُتبتِه، وكانَتِ الرُّتبُ الّتي دون رُتبتِه كثيرةً جدًّا لِما له منَ العُلوِّ المُطلَقِ، ولغيرِه من مَراتبِ السُّفولِ الّتي لا تُحدُّ، قال مُشيرًا لذلك بالجارّ: ﴿مِن دُونِهِۦ﴾"[2].

إيثارُ التَّعبيرِ بلفْظِ (دون) في السّياقِ المَصونِ:

تَحقيرُ كُلِّ ما عُبِدَ من دونِ اللهِ؛ لتَفاهَتِه ودَلالتِه على السَّفاه

آثرَ التّعبيرَ بـ (دون) دونَ غيرِه، فلم يقُلْ مثلًا: (من غيره)؛ لأنّ كلمةَ (دون) مع دلالتِها على ما تدلُّ عليه (غير)، فإنّها تضيفُ بُعدًا آخرَ، وهو دَلالتُها على الدّونيّةِ والسّفلِ في المَنزِلة. وهكذا الحالُ، فكلُّ إلهٍ اتّخذوه من دون الله هو كذلك، لا يَليقُ به إلّا الدّونيّةُ، والحَقارةُ، والصَّغارُ.

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 11/154.

(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 20/496، وينظر: 5/405، 9/310، 10/88 - 310.

تَوجيهُ عَوْدِ الضّميرِ في لفْظِ ﴿دُونِهِۦ﴾:

لـفْـظُ الـجلالةِ مَعقِدُ الهيْبةِ، وعظيمُ الدّلالةِ

يعودُ الضّميرُ في ﴿دُونِهِۦ﴾ إلى ما عاد إليه في ﴿لَهُۥ﴾ من قوله تعالى: ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ﴾، وهو لفظُ الجلالةِ في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يُجَٰدِلُونَ فِى ٱللَّهِ﴾ [الرّعد: 13] في الآية السّابقةِ.

دَلالةُ ﴿لَا﴾ النّافيةِ على الحالِ والاسْتقبالِ:

مَـــن ظـــنَّ استجابةَ مَن لا يَستجيبُ، فـهـو طـالـبٌ للمُستحيلِ

دلَّ نفيُ الفعلِ ﴿يَسْتَجِيبُونَ﴾ بـ ﴿لَا﴾ النّافيةِ على صَلاحيةِ هذا النّفي للحال والاسْتقبالِ؛ أي: لا يَستجيبونَ لهُم في حالِهم، ولا يَستجيبون لهُم في غَدِهم؛ لكونِهم ليسوا أهلًا للاستجابة أصلًا، فمَن يَطلُبُ مِن حَجَرٍ أن يُلبّي له طلبًا فلا يعتبَنَّ إلّا على نفسِه، إنْ ضُرِبَت له الأمثالُ القاسيةُ.

عِلّةُ التّعبيرِ عنِ الاسْتِجابةِ بالمضارعِ:

الأصْنامُ عاجِزةٌ؛ لأنّها لا تملِكُ نـفـعًـا ولا ضـرًّا لـهـا، ولا لعابِديها

دلَّ التّعبيرُ بالمضارع المَنفيِّ في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَجِيبُونَ﴾ على استمرار عدمِ استجابة الأصنامِ لِما يطلبونَه منها. وفي إثبات دَيْمومةِ عدمِ الاستجابةِ تعريضٌ بمُتّخِذيها آلهةً من دون اللّه؛ لأنّ دوامَ العَجزِ دليلُ النّقص، والعاقلُ يَعتبِرُ.

فائدةُ السّينِ والتّاءِ في فعلِ ﴿يَسْتَجِيبُونَ﴾:

بـيـانُ أنّ عـدمَ إجابةِ الأصْنامِ الصّماءِ مُبالغةٌ في وصْفِ عجْزِها

فائدةُ السّين والتّاء في الفعل ﴿يَسْتَجِيبُونَ﴾ تقويةُ الفعلِ[1]، وهما تُزادان في الفعل للدّلالةِ على الطّلب، فهي هنا على هذا الأصلِ[2]، وكأنّه طوى طلبَهُم ثمّ أخبرَ عن عدمِ الاسْتجابةِ من مَعبوديهم؛ والمعنى: أنّهم يطلبونَ من أصنامِهم تلبيةَ ما يريدون، وإجابتَه، فكانَ المُقابلُ الإخبارَ بأنّهم ﴿لَا يَسْتَجِيبُونَ﴾ نفيًا للإجابة على وجهِ المُبالغةِ.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/108.
(2) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 8/3926.

سِرُّ إيثارِ الفعلِ ﴿يَسْتَجِيبُونَ﴾ دون (يجيبون):

الاستجابةُ تعني إجابةَ الدّاعي وفْقَ طلبِه، ممّن يَقْدرُ عليها

اختيرَ الفعلُ ﴿يَسْتَجِيبُونَ﴾ دون (يُجيبون)؛ لأنّ الفعلَ (استجاب) يدلُّ على إجابة الطّلبِ بما يوافقُ غرَضَ السّائلِ على وجهِ المُبالغةِ، ولا شكَّ أنّ مَطلوبَهُم منَ الآلهةِ، إنّما هو حصولُ غرَضِهم؛ فنفاهُ؛ أي: بصيغةِ الفعلِ الدّالِّ على ذلك، فقال: ﴿لَا يَسْتَجِيبُونَ﴾ دونَ (يُجيبون) الّذي يدلُّ على الإجابة مُطلَقًا موافقةً أو مُخالَفةً[1]، وفيه تهكُّمٌ بهم وبآلهتِهم؛ لأنّهم يَطلبونَ تحقيقَ أغراضِهم ممّن لا يجيبُ مُطلَقًا، لا بما يوافقُ الغرَضَ ولا بسواه.

سِرُّ إجْراءِ ضَميرِ العُقلاءِ على الأصْنامِ:

تَنْزيلُ الأصنامِ مَنزِلَةَ العاقلِ؛ لمعاملةِ عابِديها لها مُعامَلةَ العاقلِ

السّببُ في إجراء ضميرِ العُقلاء (الواو) في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَجِيبُونَ﴾؛ أي: بتنزيل غيرِ العاقل مَنزِلةَ العاقلِ؛ لأنّ من مُقتضَى اتّخاذِهِمُ الأصنامَ آلهةً أن تكونَ في نظرِهم عاقلةً، ومِن ثَمّ كانوا يعاملونَها مُعامَلةَ العقلاءِ، فعادَ الضّميرُ عليه كالعقلاء لمعاملتِهم إيّاها معاملتَهُم[2].

فائِدةُ شبْهِ الجُملةِ ﴿لَهُم﴾:

تَنْزيلُ المُخاطَبين مَنزِلةَ المَقصودِ بعدمِ الاستِجابةِ لتركِ عبادةِ الأصنامِ

أفادَ ذكرُ الجارِّ والمجرورِ ﴿لَهُم﴾ في قولِه ﴿لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم﴾ دون أن يكتفيَ بقوله: (لا يَسْتَجيبونَ بِشَيْءٍ)، تنزيلَهم مَنزِلةَ المقصودِ بالذّات بعدمِ الاستجابةِ، ولفتَ أنظارِهم إلى حالِهم؛ إذ كيف يدْعونَ آلهةً لا تستجيبُ لهُم، وكأنّ عدمَ استجابتِها هو خاصٌّ بهم فقط، وكأنّهم وحدَهُم مُنزَّلونَ منها مَنزِلةَ عدمِ القَبولِ، مع أنّها كذلك في كلّ حالٍ، ومع كلّ أحدٍ، فهي أصنامٌ صَمّاءُ عَمْياءُ، لا تنفعُ ولا تضرُّ. فالآيةُ بهذا التّعبير بشِبْه الجملة المكوَّنِ منَ اللّام الجارّة، ومعها ضميرُ (هُم) مجرورُها ﴿لَهُم﴾، تجرُّهُم إلى إعادة النّظرِ في

(1) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/424.

(2) السّمين الحلبي، الدّرّ المصون: 7/34، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/108.

حالهم جرًّا، وتفرضُ عليهم مراجعةَ أمرِهم في عبادتِها، وهي على هذا الحالِ من عدمِ الاستجابةِ.

دَلالةُ الباءِ في شبْهِ الجُملةِ ﴿بِشَيْءٍ﴾:

بيانُ تَيْئيسِ المُخاطَبينَ مِن اسْتِجابةِ مَعبوديهم لِدُعائِهم

الباءُ هنا للتّعدية؛ فبها تعدَّى الفعلُ (أجاب) إلى المفعول ﴿بِشَيْءٍ﴾، والقصدُ بهذه التّعديةِ نفيُ إجداءِ دُعائِهمُ الأصنامَ - نفيًا تامًّا - بالدّلالةِ على انتفاءِ أقلِّ ما يُجيبُ به المَسؤولُ، وهو الوعْدُ بالعطاء أوِ الاعتذارُ عنه، فهُم عاجزون عن ذلك، ومِن ثَمَّ فَهُم أعجزُ عمّا فوقَه من بابٍ أوْلَى[1].

نُكتةُ تَنْكيرِ لفْظِ ﴿بِشَيْءٍ﴾ في السّياقِ:

التَّحْقيرُ والإبهامُ تَعبيرٌ عنِ اسْتِصغارِ الشّيءِ وحقارته

نكَّرَ ﴿بِشَيْءٍ﴾ للتّقليل والتّحقيرِ؛ أي: لا يَستجيبون لكم بأيِّ شيءٍ، وإنْ قلَّ وصَغُرَ، فضلًا عنِ احتمالِها العُمومَ، والإبهامَ، وعدمَ التّحديدِ.

دلالةُ جملة ﴿لَا يَسْتَجِيبُونَ﴾ على الذّمّ:

تأكيدُ الذّمِّ بما يُشبهُ المدحَ

قولهُ تعالى: ﴿لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيْءٍ﴾، وفيه "تأكيدُ الذّمِّ بما يُشبهُ المدحَ"[2]؛ لأنّ الغرَضَ هو ذمُّ مَن يطلبونَ شيئًا من أحدٍ غيرِ اللّه والنّعيُ عليهم، ثمّ هُم حين يطلبونَه فَممَّن؟ مِمَّن لا يستجيبُ لهم بشيءٍ حالًا ولا استقبالًا؛ لأنّه لا يملِكُ أصلًا أن يَستجيبَ.

بَلاغةُ الاسْتِثناءِ المُفرَّغِ في السّياقِ:

تأكيدُ نفْيِ الاسْتِجابةِ في عمومِ الأحوالِ

الاستثناءُ المُفرَّغُ في قوله تعالى: ﴿إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦ﴾ هو من عُمومِ الأحوالِ والعللِ على معنى؛ أنّهُم لا يَستجيبون لَهُم في حالٍ منَ الأحوال، ولا لعلَّةٍ منَ العلل، إلّا في حالِ لداعٍ ومُستجيبٍ، تشبهُ حالَ باسطٍ ﴿كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦ﴾[3].

(1) ابن عاشور: التّحرير والتّنوير: 13/108.
(2) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/424.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 13/109.

بَلاغةُ التّمليحِ والكِنايةِ في جملةِ الاستِثناءِ في الآية:

نفيُ الاستِجابةِ في سائرِ الأحوالِ دليلٌ على ما هُم فيه من ضلالٍ

وجملةُ الاستثناءِ هنا أفادَتْ تأكيدَ نفْيِ الاستجابةِ في كلّ حالٍ، وهو من باب "تأكيدِ الشّيءِ بما يشبهُ ضِدَّهُ، فَيَؤولُ إلى نفْيِ الاستجابةِ، في سائر الأحوالِ بطريق التّمليحِ والكنايةِ"[1].

سِرُّ إيثارِ كلمةِ ﴿كَبَٰسِطِ﴾ في التّشبيه دونَ (فاتح):

من شأنِ الدّاعي أن يَبْسُطَ يَدَيْه بالدّعاءِ، تَوخّيا للقَبول والرّجاءِ

أوثرَ في التّشبيه ﴿كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ﴾ دونَ (فاتحٍ فيهِ للماء)؛ لأنّه داعٍ، وشأنُ الدّاعي أن يبسُطَ يدَيْه[2]، لا أن يفتحَ فاه.

بَلاغةُ (التَّشبيهِ التّمثيلّي) أوِ (المُركّبِ العقلّي):

لا يـحـصُـلُ على مُـرادِه مَن يَطْلبُه، ممّن لا يملِكُ تحقيقَه

التّشبيهُ في قوله تعالى: ﴿إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ﴾ تشبيهٌ تمثيليٌّ؛ إذ إنّ أركانَه مُنتزَعةٌ من جملةِ التّركيب، فقد شبَّه "حالَ مَن يدعو ما لا يضرُّ، ولا ينفعُ، ولا يجيبُ، ولا يُدركُ معنى الطّلبِ أوِ العبادةِ، بحال العَطْشانِ الّذي أمضَّهُ العطشُ، فيطلبُ منَ الماءِ أن يرتفعَ إلى فمِه إذا بَسَطَ يدَهُ، ومدَّ أناملَه إليه على قُربٍ أو بعدٍ، فإنّ الماءَ لا يجيءُ إليه، ولا يستطيعُ أن يتناولَ منه بهذه الطّريقة ما يَنقَعُ غُلَّتَه، ويُطفِئُ ظمأَهُ"[3].

بَلاغةُ تأكيدِ الذّمِّ بما يُشبهُ المدْحَ في السّياقِ:

مُنتهى الاحتقارِ المُبالغةُ في الذّمِّ والاستِصغارِ

وكان من جملةِ ما أفادَه التّشبيهُ في قولِه تعالى: ﴿إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ﴾ تأكيدُ الذّمّ بما يُشبهُ المدحَ، كما في قول الشّاعر:

هو الكَلبُ إلّا أنَّ فيه مَلالَةً *** وسوءَ مُراعاةٍ، وما ذاكَ في الكَلبِ[4].

وهذا التّشبيهُ يُبرزُ عجْزَ الأصنام وضعْفَها، وعدمَ قُدرتِها على الاستجابة لدَعواتِ عابِديها.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/109.
(2) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/424.
(3) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 7/3917، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/109.
(4) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/424. والبيت لإبراهيم الغزي كما في الدر الفريد وبيت القصيد: 11/74.

دَلالةُ إخراجِ الكلامِ مَخرَجَ التّهكُّمِ في السّياقِ:

التّعْليقُ على المُحالِ مِن أبْلَغِ ما يكونُ في نفْيِ الشَّيءِ

والمُرادُ منَ التّشبيه نفْيُ الاستجابةِ رأسًا، إلّا أنّه قد أُخرِجَ الكلامُ مَخرَجَ التَّهكُّم بهم، فقيلَ: لا يَستجيبون لهم شيئًا منَ الاستجابةِ إلّا استجابةً كائنةً في هذه الصّورةِ، الّتي ليسَت فيها شائبةُ الاستجابةِ قطْعًا، فهو في الحقيقةِ من باب التّعليقِ بالمُحال؛ أي: تشبيهُ دعاءِ الكافرين لغير اللّه بالّذي يبسُطُ كفَّيهِ إلى الماء ليبلُغَ فاهُ تشبيهٌ بأمرٍ مُحالٍ، فكما أنّ هذا مُحالٌ، فالمشبَّهُ به مُحالٌ، والتّعليقُ على المُحالِ من أبْلَغِ ما يكونُ في نفي الشّيء، كما قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلۡجَمَلُ فِي سَمِّ ٱلۡخِيَاطِۚ﴾ [الأعراف: 40][1].

تَوجيهُ المضافِ المحذوفِ في ﴿كَبَٰسِطِ كَفَّيۡهِ﴾:

الجَمادُ لا يَستجيبُ لداعيه، فكيفَ يَستجيبُ لعابِديه؟

في قولِه تعالى: ﴿كَبَٰسِطِ كَفَّيۡهِ﴾ حذفٌ لمضافٍ، تقديرُه: إلّا كاستجابة باسطِ كفَّيهِ، والاستجابةُ في المشبَّه به مُستحيلةٌ، فالماءُ جمادٌ لا يستجيبُ لأحدٍ، فتكونُ استجابةُ أندادِهم مُستحيلةً كذلك[2].

سِرُّ تَثْنيةِ لفْظِ ﴿كَفَّيۡهِ﴾ في السّياقِ:

تَثْنيةُ الكفَّينِ دليلُ الحِرْصِ على طلَبِ الماءِ بهما؛ لردِّ شِدّةِ الظّمأ

ثنَّى الكفَّين للدّلالةِ على شدّة الحرْصِ على جلْبِ الماءِ والاجتهادِ في طلبِه بكفَّيه كلتَيْهما لا بكفٍّ واحدةٍ، لِما ألمَّ به من شدّةِ الظّمأ، ثمّ هو لا ينالُ بعدَ هذا الاجتهادِ مرادَهُ؛ وهكذا حالُ مَن يَجتهدُ في دُعاء مَن لا يستجيبُ له، وفي عبادتِه، ثمّ هو لا يظفرُ منه بشيءٍ، والمُشترَكُ بينَهما هو اليأسُ منَ الحُصولِ على المَطلوبِ في كلتا الحالتَين. وقد تكون تثنيةُ (الكفّين) لتأكيدِ حالةِ الضّعفِ والعجْزِ الّتي يَعيشُها الشّخصُ المذكورُ في المَثَلِ؛ إذ يَستعملُ كلتا يدَيْه في محاولتِه الوُصولَ إلى الماء لا يدًا واحدةً، يُعبِّرُ بها عن قُدرتِه، وتَمكُّنِه، وثِقتِه بنفسه.

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/11.
(2) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 7/3917.

فائِدةُ تعريفِ ﴿كَفَّيْهِ﴾ بالإضافةِ إلى الضّمير:

شِـدّةُ الحاجةِ إلى الماء تَقتضي طلبَهُ بنفسِه لا بوسيطٍ

عَرَّفَ الكفّين بالإضافة إلى الضّمير؛ للدّلالةِ على شدّة الحاجةِ إلى الماء، الأمرُ الّذي جَعَلَ هذا الظّمآنَ يتكلَّفُ لطلَبِه بنفسِه لا بوسيطٍ، وربَّما هو في مَوضِعٍ لا يوجدُ فيه إناءٌ ليشرَبَ من خلالِه، فيطلبُ الماءَ بكفّيه اللّتين يَملِكُهُما، ثمّ الماءُ بعيدٌ لا يستطيعُ أن يَغترِفَ منه، فيحاولُ أن يصلَ إليه عبرَ بسْطِ كفَّيهِ، وما هو ببالغِهِ، ولا الماءُ بالغٌ فاهُ لو دعاه ليبلُغَه.

إيثارُ الكَفَّين على اليَدَينِ في السّياقِ المُبين:

بـيـانُ أنّ المـاءَ يُغرفُ بالكَفَّيْنِ، لا بكامِلِ اليَدَين

لفظُ اليَدَين يشيرُ إلى الذّراعَين بأكملِهما، بدْءًا منَ الكتفِ وحتّى أطرافِ الأصابعِ، أمّا لفظُ الكفّين فيشيرُ إلى جزءٍ مُعيَّنٍ منَ الذّراع، وهو الجزءُ الّذي يمتدُّ منَ المِعصَمِ وحتّى أطرافِ الأصابعِ. وآثرَ التّعبيرَ بـ (الكفّين) دون (اليدين)؛ لأنّ غَرْفَ الماءِ يكونُ بهما، وليس بكاملِ اليَدين. فالكفُّ: "هو مَوضِعُ القبْضِ باليد، وأصلُهُ مِن (كَفَّهُ)، إذا جَمَعَ أطرافَهُ"[1].

دَلالةُ الحرفِ ﴿إِلَىٰ﴾ في السّياقِ المُجْتلَى:

المبالغةُ في بسْطِ الكفَّين للوُصول إلى المـاءِ بعيدِ المنالِ

تدُلُّ ﴿إِلَىٰ﴾ هنا على أصلِ معناها، وهو انتهاءُ الغاية، فالمَوضِعُ الّذي انتهَت إليه كفّاه هو الماءُ بوصْفِهِ مَقصِدًا. وفائدتُه هنا الدّلالةُ على أنّه مدَّ كفَّيهِ إلى الماءِ مَبسوطتَين تفسيرًا لقوله: ﴿كَبَٰسِطِ﴾[2]. وتحتملُ دلالةُ التّعديةِ بـ ﴿إِلَىٰ﴾ أن يكونَ المعنى عدمَ وُصولِ الكفَّين إلى الماء، فما الماءُ بمُجيبٍ دعاءَه في بلوغِ فيهِ ﴿وَمَا هُوَ﴾؛ أي: الماءِ ﴿بِبَٰلِغِهِۦ﴾؛ أي: فيهِ، فللكافرينَ بذلكَ دعوةُ الباطلِ، كما أنّ الماءَ جَمادٌ لا يُحِسُّ بِدعوةِ هذا فَلا يُجيبُهُ، فأصنامُهم كَذلك[3].

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 10/301.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/109.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 10/301.

دَلالةُ (الْ) على العهْدِ في لفْظِ ﴿ٱلْمَآءِ﴾:

غـايـةُ حِـزمـانِ الظّمآنِ أن يمدَّ يدَه إلى الماء، ثمّ لا يُدرِكُه

السّرُّ في تعريف ﴿ٱلْمَآءِ﴾ هو تعيينُهُ لشدّةِ الحاجةِ إليه، وكي لا يُتأوَّلَ بمائعٍ آخرَ ممّا لا تكونُ الحاجةُ إليه كالحاجة إلى الماء؛ فالماءُ قِوامُ أساسِ الحياةِ. و(أل) هنا للعهد؛ للإشارة إلى أنّ المقصودَ ماءُ بئرٍ صَعْبُ المَنالِ، فهو المُتصوَّرُ في هذا المثال دون ماءِ المطرِ أو ماءِ النّهر؛ أي: أن يبسُطَ الظّمآنُ إليه كفّيه لينالَ منه رشفةً يُطفِئُ بها ظمأَهُ، لكنْ لبُعد الماءِ عنه داخلَ عُمقِ البئرِ، فإنّه لا يستطيعُ الوصولَ إليه، وإنْ طالَه، فإنّه لا يطالُهُ إلّا بأطراف أصابعِه، بحيث لا يتمكَّنُ منَ الاغترافِ منه.

وتحتملُ الجملةُ أنّ عدمَ استطاعةِ الظّمآنِ تكمنُ في بلوغِ الماءِ المعهودِ فمَهُ، ومن ثَمّ لن يرتويَ؛ لكونِ الماءِ سيَتبدَّى أكثرُهُ من بين الأصابعِ، فلا يُطفِئُ ظمأه، إلّا بلوغُ الماءِ نفسِه بالكفّين.

دَلالةُ حرْفِ اللّامِ في قوله تعالى ﴿لِيَبْلُغَ﴾:

عِلّةُ بسْطِ اليدِ أن يَبلُغَ الماءُ فمَ العَطْشان، فيروِيَ ظمأَهُ

اللّامُ في ﴿لِيَبْلُغَ﴾ للتّعليل؛ والمعنى: أنّه باسِطٌ كفّيهِ إلى الماء، كي يَبلُغَ الماءُ فاهُ، ليردَّ به ظمأَهُ.

التّعْبيرُ عنِ البلوغِ بالمضارع ﴿لِيَبْلُغَ﴾:

تَكْرارُ محاولاتِ جلْبِ الماء مع اليأْسِ دَلالةٌ على شدّةِ الحاجةِ إليه

عبَّرَ عنِ الوصول إلى الماء بصيغة المضارع قائلًا: ﴿لِيَبْلُغَ﴾؛ للدّلالة على تكرُّرِ محاولاتِ أن يَبلُغَ الماءُ فاهُ، وتجدُّدِها مع اليأسِ من حصولِ المَطلوبِ، وفيه دلالةٌ على شدَّة الحاجةِ إليه، بعد أن بلغَ الظّمأُ مبلَغَهُ.

تَوْجيهُ معنَى الواوِ في سياق الآيةِ:

بيانُ حالِ الظّمآنِ حالةَ اضطِدامِه بالحِرمانِ

الواو في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦ﴾ حاليّةٌ؛ أي: والحالُ أنّه – أي: الماء – ليس ببالغٍ فمَ الظّمآنِ، ومِن ثَمّ فلا ارتواءَ، ولا انطفاءَ لجَمرةِ العَطشِ في النّفس.

وَجْهُ النّفي بـ(ما) في سياقِ الآيةِ المُحكَمةِ:

لا يَشْعرُ الجمادُ الأصـمُّ بعطشِ الظّمآنِ المؤلِمِ

والنّفيُ بـ ﴿وَمَا﴾ ودخولُهُ على الاسْم هنا مقصودٌ به العُمومُ والمبالغةُ[1]؛ فليس الماءُ ببالِغٍ فيه أبدًا؛ لكونِهِ جمادًا لا يشعُرُ بعَطَشِه، ولا ببَسْطِ يدِه إليه، فضلاً عنِ الاستطاعةِ لِما أرادَهُ منَ البلوغِ إلى فيهِ[2].

تَوجيهُ إعرابِ الضّمير ﴿هُوَ﴾:

بُلوغُ اليأسِ مُنْتهاهُ، فلا فوهُ يبلغُ الماءَ، ولا الماءُ يبلغُ فاه

الضّميرُ المنفصلُ ﴿هُوَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦ﴾ مبنيٌّ على الفتح في محلِّ رفعٍ، إمّا على أنّه اسمُ ﴿وَمَا﴾ أو على أنّه مبتدأ. والمرادُ به إمّا ﴿ٱلْمَآءِ﴾ والهاءُ في ﴿بِبَٰلِغِهِۦ﴾ للفم؛ والمعنى: وما الماءُ ببالِغٍ فاهُ، وإمّا أنّ المُرادَ به (الفم) والضّميرُ في ﴿بِبَٰلِغِهِۦ﴾ للماء؛ والمعنى: وما فوه ببالِغٍ الماءَ[3]. وأفادَ الضّميرُ هنا توكيدَ العَجْزِ عن بلوغِ الماءِ الفَمَ.

معنَى حرْفِ الباءِ في شبْهِ الجُملةِ ﴿بِبَٰلِغِهِۦ﴾:

أكّدَ العَجْزَ عن بُلوغِ الماءِ، باستِحالةِ بلوغِه

الباءُ في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦ﴾ زائدةٌ لتأكيدِ نفْيِ بُلوغِ الماءِ، وتَقويةِ عجْزِه عنِ القيام بفعلِ إيصالِ الماء إلى فيهِ.

التّعبيرُ عن نَفْيِ البُلوغِ بصيغةِ اسمِ الفاعلِ:

التَّعبيرُ بالاسْمِ دالٌّ على الثّبوتِ

التّعبيرُ بالاسْمِ يدلُّ على الثّبوتِ، لكنّه هنا الثّبوتُ المَنفيُّ، وهو أبلغُ في النّفي؛[4] لدلالتِه على نفيِ ثبوتِ بلوغِ الماءِ إليه، وأنّ أمرَ عدمِ البلوغِ بمَنزلةِ الحاصلِ الثّابتِ المُستقرِّ.

بَلاغةُ الكنايةِ في سياقِ الآيةِ:

إثباتُ عجْزِ المَدْعوِّ، وخَيبةِ الدّاعي فيما يَرْجو

دلّتِ الكنايةُ بقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦ﴾ على عدمِ القُدرةِ، كما دلّت أيضًا على خَيبةِ الدّاعي؛ لأنّه يسْعَى في دعاءِ أصنامِه، ثمّ لا ينالُ

(1) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/424.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/11.
(3) عبد اللّطيف الخطيب وآخران، التّفصيل في إعراب التّنزيل: 7/143.
(4) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/424.

من وراء سَعْيِه إلّا الخيبةَ، فيذهبُ سعيُهُ وتعبُهُ باطلًا؛[1] وذلك أنّ الكفَّ المَبسوطَ لا يمكنُهُ أن يُمسِكَ الماءَ، ولا الكفَّ المَقبوضَ أيضًا[2]، فكلاهما لا يُمسكُ الماءَ، فكذلك "الّذين يدّعونَ الأصنامَ، لا ينفعُهم دُعاؤها، وهي لا تقدرُ على شيءٍ"[3].

وجْهُ عطْفِ جملةِ ﴿وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾:

جملةُ ﴿وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾ عطفٌ على جملةِ ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ﴾، وهدفُ هذا العطفِ القصدُ إلى "استيعاب حالِ المَدعوِّ وحالِ الدّاعي، فقد بيّنَت جملةُ ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ﴾ حالَ عجْزِ المَدعوِّ عنِ الإجابة، وأُعقِبَت بالتّمثيل المُشتَمِلِ على كنايةٍ وتَمليحٍ، ثمّ بيّنَت جُملةُ ﴿وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾ حالَ خَيبةِ الدّاعي بالتّصريحِ عَقِبَ تَبْيينِه بالكنايةِ"[4].

اسْتِقْصاءُ أحوالِ الدّاعي والمَدْعوِّ؛ لِلدّلالةِ على مُنتَهى العَجْزِ والخَيْبةِ

فائِدةُ التّعبيرِ بلفْظِ ﴿دُعَآءُ﴾ في السّياقِ المُحكَمِ:

عَبَّرَ بلفظ الدّعاءِ دَلالةً على العبادة؛ لأنّ غايةَ العبادةِ هي دعاءُ المَعبودِ قصدَ الإجابة. وقد سمَّى اللّه تعالى الدّعاءَ عبادةً في قوله: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾﴾ [غافر: 60].

الدّعاءُ مخُّ العبادةِ، وهو مفتاحُ الدّخولِ إلى القَبولِ

عِلّةُ تَعْريفِ لفْظِ ﴿دُعَآءُ﴾ بالإضافةِ إلى ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾:

قولُهُ تعالى: ﴿دُعَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ هو من إضافة المصدرِ لفاعلِه، حيث قَصَرتِ الإضافةُ هنا (الدّعاءَ الضّلالَ) في دعاءِ الكافرينَ، كي لا يدخلَ في الوصْفِ كلُّ دعاءٍ، فدعاءُ المؤمنين ليس في ضَلالٍ.

إضافةُ المَصْدَرِ إلى فاعِلِه حتّى لا يَدخلَ معه غيرُه

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/109.

(2) قال الآلوسيّ في روح المعاني: 7/119: وعن أبي عبيدة أنّ ذلك تشبيهٌ بالقابض على الماء في أنّه لا يحصُلُ على شيءٍ، ثمّ قال: والعربُ تضربُ المَثَلَ في السّاعي فيما لا يدركُهُ بذلك، وأنشدَ قولَ الشّاعر:

فأصبَحتُ فيما كانَ بَيني وبينَها *** مِنَ الودِّ مثلَ القابِضِ الماءَ باليَدِ

(3) الطّيبيّ، حاشية الطّيبيّ على الكشّاف: 8/489.

(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/109.

دَلالةُ (ال) في لفْظِ ﴿ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ في السّياقِ:

دُعاءُ كلِّ كافرٍ في ضَلالٍ بيّنٍ ظاهرٍ

و(ال) في كلمة الكافرين لاستغراقِ الجنسِ؛ ليشمَلَ كلَّ كافرٍ في دُعائِه؛ فدعاؤُهُ في ضلالٍ كما صنيعُه ومُعتقَدُه.

سِرُّ الجمْعِ بلفْظِ ﴿ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ دون (الكفّار):

جمعُ السّلامةِ يُقرِّبُ الصّفةَ منَ الفعلِ، وجمْعُ التّكسيرِ يُقرِّبُها منَ الاسْمِ

وجمعُ ﴿ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ هنا جمعُ سلامةٍ دونَ أن يقولَ: (الكفّار) جمعَ تكسيرٍ؛ لأنّ الغرَضَ هو الإشارةُ إلى فعْلِهم، وهو كفرُهُم الّذي هو دعاؤُهُم أصنامَهُم، وهذا ما يدلُّ عليه جمعُ السّلامةِ، فجمعُ السّلامة يُقرِّبُ الصّفةَ منَ الفعل، وليسَ كذلك جمعُ التّكسيرِ الّذي يُقرِّبُها إلى الاسميّةِ[1].

بَلاغةُ الاسْتِثناءِ المُفرَّغِ:

دُعاءُ الكافرينَ وحْدَهُ في ضَلالٍ لا ضَلالَ بعدَه

في قولِه تعالى: ﴿وَمَا دُعَآءُ ٱلۡكَٰفِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَٰلٍ﴾ استثناءٌ مُفرَّغٌ من أعمّ العِلل والأحوالِ؛ أي: وما دعاءُ الكافرين في حالٍ منَ الأحوال، ولا لعلّةٍ منَ العللِ، إلّا في ضَلالٍ.

وقد دلّ الاستثناءُ هنا على القَصرِ؛ إذ قصرَ دعاءَ الكافرين على كونِه وحدَه في ضلالٍ، وليس كذلك دعاءُ المُؤمنين، وهو من قصْرِ المَوصوفِ على الصّفة.

معنَى الحرْفِ ﴿فِي﴾ منَ السّياقِ المُحكَمِ:

أفادَتْ (في) التّمكُّنَ في وصْفِ ضَياعِ دُعاءِ الكافرين

﴿فِي﴾ للظّرفيّةِ المَجازيّةِ للدّلالة على التَّمكُّن في الوصْفِ؛ أي: ﴿وَمَا دُعَآءُ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ إلّا ضائعٌ ضياعًا شديدًا؛[2] وذلك أنّ رجاءَهم في إجابة الدّعاء، إمّا أن يكونَ مُتَّجهًا إلى أصنامِهم، وهي فاقدةُ النّفعِ والضّرِّ لأنفسِها قبل أن تَفقدَهُ في حقِّ الآخرين، وإمّا أن يكونَ رجاءً في اللّه، وهو سبحانَه لا يجيبُهُم؛ لأنّهُم لم يتوجَّهوا إليه أصلًا بالعبادة ولا بالدّعاء، فكيف يُجيبُهُم؟!

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل: 3/250، والسّامرائيّ، معاني الأبنية في العربيّة، ص: 126.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/110.

سِرُّ التّعبيرِ عنِ الضّلالِ بالمصدَرِ الصّريحِ:

التّعبيرُ بالمصدَرِ آكَدُ منَ التّعبيرِ بالفِعلِ في السّياقِ الفصيحِ

عبّرَ بلفظ الضّلالِ مصدرًا صريحًا، ولم يقُلْ: (وما دعاءُ الّذين ضلّوا) أو (يَضلّون) تحقيقًا للغرَض في ذمِّهم؛ لأنّ المصدرَ الصّريحَ آكَدُ لكونِه دالًّا على الحدثِ نفسِه مُجرَّدًا عنِ الزّمان المُتلبِّس بدلالة الفعلِ، ماضيًا أم مضارعًا.

بَلاغةُ الفَذْلَكةِ في جملةِ الفاصلةِ:

خَيبةُ المُشركين في نتيجةِ دُعائِهم مَن لا يَستجيبُ لهُم

تُعدُّ جملةُ ﴿وَمَا دُعَآءُ ٱلۡكَٰفِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَٰلٍ﴾ فَذْلَكةً[1]، ونتيجةً لِما ورَدَ فيما سبقَها من تفصيل حالِ الّذين يَدعونَ من دون اللّه أصنامًا، وأنّ أصنامَهُم لا تَستجيبُ لهُم بشيءٍ، كما لا يَستجيبُ الماءُ لطالبِه؛ لكونِه جمادًا لا يشعرُ بعَطشِ أحدٍ، بعدَ تناوُلِ هذا المعنى بضروبٍ منَ البلاغة فيها التّشبيهُ والكنايةُ، ذَكَرَ هنا النّتيجةَ مُلخِّصًا إيّاها في قوله: ﴿وَمَا دُعَآءُ ٱلۡكَٰفِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَٰلٍ﴾.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيّةُ:

(أجابَ) و(استَجابَ):

كلُّ استجابةٍ إجابةٌ، وليسَ كلُّ إجابةٍ استِجابةً

عندَ ورودِ صيغةِ استجابَ أو مُشتقّاتِها في الكتاب العزيزِ، نلحظُ في تفسيرها أنّ غالبَ المُفسِّرينَ يكتفونَ بالقول: استجابَ بمعنى أجابَ، في حين يبحثُ بعضُهم عن سرّ زيادةِ السّين والتّاء؛ ليفرِّقَ بينَهما دَلاليًّا. وممّا أوردوهُ في هذا: أنّ استجابَ بمعنى أجابَ، وأنّ زيادةَ السّين والتّاء لِتقويةِ الفعل[2]، أو أنّ زيادةَ السّين والتّاء في الأصل للطّلبِ[3]، وأنّ (استجابَ) خاصٌّ بمَن أجابَ بما يوافقُ غرَضَ السّائل، و(أجابَ) عامٌّ في المُجيب بالموافِق والمُخالِف[4].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/110.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/108.
(3) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 8/3926.
(4) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/423.

ويُفرِّقُ العسكريُّ بينَهما بأنّ: أجابَ معناهُ فعلُ الإجابةِ، واستجابَ طَلَبُ أن يفعَلَ الإجابةَ؛ لأنّ أصلَ الاستفعالِ لطلب الفِعلِ، وصَلحَ استَجابَ بمعنى: أجابَ؛ لأنّ المعنى فيهِ يؤولُ إلى شيءٍ واحدٍ، وذلكَ أنّ استَجابَ طلبَ الإجابةَ بقَصدِهِ إليها، وأجابَ أوقعَ الإجابةَ بِفعلِها[1]. والحاصلُ أنّ كلَّ استجابةٍ إجابةٌ، وليس كلُّ إجابةٍ استجابةً، فبينَهما عُمومٌ وخصوصٌ مُطلَقٌ.

(1) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 223.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث والعشرون، سورة يوسف من الآية 56 إلى سورة الرّعد الآية 15
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثالث والعشرون، سورة يوسف من الآية 56 إلى سورة الرّعد الآية 15
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 23 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-20-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 23 : المجلد الثالث والعشرون، سورة يوسف من الآية 56 إلى سورة الرّعد الآية 15.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-20-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-8086351 بتاريخ 2024/02/16م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»